واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر: الأسباب وتدابير التصدي

بن صغير فارس
تحت تأطير د. أوموسى ذهبية
جامعة البليدة2

ملخص

تمر المجتمعات بعدة مشاكل اجتماعية التي تهدد استقراره، ولعل أم هذه المشاكل هي مشكلة الهجرة غير الشرعية التي تشعبت أسبابها ومن ثم تعذر على الباحثين الإلمام بها وحصر أسبابها في مجال محدد، وللشباب حصة الأسد في ظهور هذه الظاهرة بحيث هم الشريحة الأكثر عرضة دون سواها لاتخاذ الهجرة غير الشرعية سبيلا لها لأسباب مختلفة ومعقدة وكل شاب حسب تصوره لأسبابه، فهذا التعقيد الذي تتسم به هذه الظاهر والتي تعد ظاهرة عنيفة تجاه المجتمع بحيث تشكل عدم الاستقرار والأمن في الدول المستقبلة للمهاجرين، بعبارة دقيقة الدول المستهدفة من قبل المهاجرين غير الشرعية، وعليه فمشكلة الهجرة تتغير بتغير الزمان والمكان وبتغير المعايير وبتغير الأسباب التي تحاول كل الدول سواء المهاجر منها أو إليها أن تجد التدابير اللازمة للحد من ظاهرة الهجرة.

الكلمات الدالة: الشباب – الهجرة غير الشرعية – المشكلات الاجتماعية –الأسباب.

Résumé

les communautés Passez dans de nombreux problèmes sociaux qui menacent sa stabilité, et peut-être la mère de ces problèmes est le problème de l'immigration clandestine, qui se lance ses causes, puis incapable de chercheurs familiarité avec eux et de restreindre leurs causes dans un domaine spécifique, et la grande part du des immigrant clandestin sont des jeunes dans l'émergence de ce phénomène afin qu'ils sont le segment le plus vulnérable exclusivement à faire de l'immigration illégale d'une manière ont différente et complexe et chaque jeune homme selon sa conception des causes de raisons, cela est la complexité de cette apparente et qui est le phénomène violent à la communauté afin qu'ils forment l'instabilité et l'insécurité dans les pays d'accueil des migrants, exacts pays cibles mots par des immigrants illégale, et le problème de l'immigration varient avec le temps et le lieu et changer les normes et essayer de changer les

raisons que tous les pays, tous deux immigrants et qu'elle jugent nécessaires pour réduire le phénomène des mesures d'immigration.

مقدمة

يمر العالم العربي بمجتمعاته وخاصة المجتمع الجزائري بعد حقب طويلة من التعرض للتأثيرات الأجنبية وبعد اكتشاف إمكاناته الهائلة، وبعد مرور عديد الأزمات على الصعيد الداخلي والخارجي، بنقطة تحول حضاري احدث تغيرات سريعة شملت جميع جوانب الحياة الثقافية والاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية، فرضتها طبيعة الحياة المعاصرة المتغيرة وبأدواتها الجديدة والحديثة والتي كانت لها تأثيراتها الاجتماعية والثقافية ...ولعل الشرائح الاجتماعية الأكثر تأثرا بما يجري نظرا لتفاعلها مع قضايا التجديد والعصرنة هم فئة الشباب، وتعتبر الهجرة غير الشرعية إحدى مشاكل التي أصبحت إحدى القضايا التي تشغل الباحثين والمهتمين بدراسات الهجرة.

تعد الهجرة السرية غير قانونية أو غير شرعية، ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كما أنها موجودة في الدول النامية، إذ تمثل هذه الظاهرة واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحتل صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، والميزة الأساسية للهجرة غير الشرعية هي تعقد وتشعب العناصر المكونة لها، مما أدى إلى تحولها من ظاهرة اجتماعية إلى مسألة أمنية كونها تشكل تهديدا أمنيا لاستقرار الدول من جهة وتهديد أمني للأفراد والمجتمعات فلجوء المهاجر غير الشرعي إلى المغامرة بطريقة سرية للوصول إلى الضفة الأخرى يجعله بطريقة غير مباشرة يتورط في جرائم مختلفة كالمتاجرة بالمخدرات والتزوير وغيرها من الجرائم التي يضطر المهاجر السري لممارستها، وهذا فقط من أجل البقاء في تلك الدول الأوروبية وعدم إرجاعهم للدولة وهو ما يزعج الحكومات.

فعلى الرغم من أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة قديمة، إلا أنها في عصرنا هذا ومع الزيادة المطردة في عدد السكان وتردي الظروف الاقتصادية وثورة الاتصالات التي ساهمت في تسهيل حركة انتقال الأفراد بين الدول ،فقد أصبحت الهجرة انتهاكا للقوانين على العكس مما كانت عليه في العصور القديمة، وبصفة عامة يمكن اعتبار هذه الظاهرة نتيجة لعوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية، نفسية وجغرافية...الخ.

ومنه نطرح التساؤل العام التالي:

كيف يؤثر التغير الاجتماعي على اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ؟

التسـاؤلات الفرعية:

1-هل وسائل الإعلام كآلية من آليات التغير الاجتماعي و ما تبثه من خلال وسائلها من صور للدول تعتبر حافز لاتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ؟

2-هل تراجع قيم المواطنة والانتماء يعدان سببان للهجرة غير الشرعية ؟

3-هل الاغتراب والبحث عن المكانة الاجتماعية يعدان دافعين لاتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية؟

الفرضية الرئيسية

يؤثر التغير الاجتماعي على اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

الفرضيـات الفرعية

1- وسائل الإعلام آلية من آليات التغير الاجتماعي وما تبثه من خلال وسائلها من صور للدول تعتبر حافز لاتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

2- تراجع قيم المواطنة والانتماء يعدان سببان للهجرة غير الشرعية.

3- الاغتراب والبحث عن المكانة الاجتماعية يعدان دافعان لاتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية.

1/ المفاهيم المـستخدمة

أ/الهجرة

تعد دراسة الهجرة أحد مكونات النمو السكاني، والأكثر صعوبة مقارنة بدراسة الوقائع الحيوية الأخرى كالولادات، الوفيات..إضافة إلى الصعوبات التي ترتبط تعريف الهجرة من حيث المسافة التي يقطعها المهاجر والمدة التي يقضيها خارج مكان إقامته الدائمة والهدف من الانتقال.

كما قد يختلف الهدف أو الغرض من الهجرة إما للعلاج أو الدراسة أو العمل..

وعليه فإن الهجرة في لسان العرب ضد الوصل، والهجرة هي الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدينة.

والهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولة أو الدول التي يقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الأخيرة أو بصفة دائمة.

أو"أنها انتقال الفرد أو الجماعة من منطقة الإرسال أو منطقة الأصل إلى منطقة الاستقبال أو مكان الوصول.

والهجرة تنقسم إلى قسمين :الهجرة الداخلية: وهي التي تحدث داخل الحدود الجغرافية الواحدة .

أما الهجرة الخارجية: فهي التي يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة.

ب-الهجرة غير شرعية

وهي "التي تعني أن المهاجرين يدخلون البلاد دون تأشيرات، أو أذونات، مسبقة للدخول."

ويؤكد الكثير من العلماء بأن الهجرة غير شرعية هي ظاهرة اجتماعية مرتبطة بكثير من المشاكل الاقتصادية والثقافية والسياسية.

ج- الشباب

يعتبر الشباب مرحلة عمرية مابين 15 ال30 سنة وهي المرحلة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي إذ يصبح المرء على هذا النحو قادرا على أداء وظائفه المختلفة.

2/ قراءة في واقع الشباب العربي والجزائري

لقد لعب الشباب العربي في معظم البلاد العربية دورا هاما في عملية تحديث بلادهم، فقد قامت الدعاوي الإصلاحية منذ بداية القرن التاسع عشر وحتى الآن على جهود الشباب وحققت ما حققته بفضل تضحياتهم، فتاريخ المنطقة العربية حافل بالشواهد على أنّ جيل الشباب كان للطلائع المتقدمة في ثوراتها على التبعية، أما الآن فبعد أن حققت الحركات الاستقلال الوطني أهدافها وتحصلت كل البلاد العربية على استقلالها من التبعية للدول الغربية وقامت فيها حكومات وطنية خلقت هناك شرخ في العلاقة مع الشباب في أمرين:

- المشكلات التي تواجه الشباب في فهم ذواتهم وقبولها والتعامل مع الآخرين بصورة صحية.
- ومشكلات تنطوي على تصرفات الشباب تجاه المجتمع.

إذ تحمل مرحلة الشباب مجموعة من التناقضات، فالفرد أكثر ما يكون قدرة على العمل وبذل الجهد، ولكنه لا يشغل أدوار إنتاجية فهو في قمة التركيز على ذاته والانشغال بمشاكله الخاصة وليس من

الصعب تفسير حالة القلق وعدم الإستقرار التي يحس بها قطاع كثير من الشباب ،فهي ترجع إلى النمو العضوي السريع إلى حد الإرهاق وغير المتسق مع بعضه البعض.

- أن الصراع الحاد الذي يعانون منه بسبب التعارض بل والتناقض فيم يطلب منهم تحمله من مسؤوليات أو يتوقع منهم من التزامات في ظل عدم كفاية ما يقدمه المجتمع لهم من فرص. كما انه لا يخفى علينا رفض جيل الكبار للشباب وقيمه ما يؤدي إلى التمرد والإدانة على أسس أخلاقية(عزت حجازي، 1986، ص 108).

-كما أنّ التحليلات لم تصل إلى أعماق الشباب في المنطقة العربية وذلك ما يلخصه أحد الكتاب في التراث العربي في الموضوع بقوله:"وما تعرفه عنه إما منقول عن غيره إليه أو ملصق به إلصاقا أو من قبل الممرنة الفردية الشخصية ،فالكثير من المفكرين والمسؤولين منا عن الشباب قد قرؤوا عن الشباب الأوروبي أو الشباب الأمريكي ،إنه شباب يميل إلى الخروج عن السلطة وإلى التمرد عليها ...فسرعان ما ينقلون هذه الحالة لشبابنا العربي ويلصقونها به لمجرد انهم لاحظوا ذلك أو ما يشبهه على واحد أو يضعه أفراد متفرقين من شبابنا دون أن يقوموا بدراسة علمية للشباب العربي"(عماد الدين سلطان، 1991،ص6).

فبعض تلك التحليلات استندت لانطباعات شخصية تأثرت فيها لاعتبارات أخلاقية وإلى أفكار مسبقة جامدة استمدت مما تنشره وسائل الإعلام التي نادرا ما تراعي الدقة والموضوعية والتي لا تتردد في استعمال أسلوب الإثارة.

أما الدراسات التي تتسم بتسليط الإعلام، اتجهت إلى التحليل الموضوعي فقد وقع بعضها فريسة لبيانات وتفسيرات متحيزة تعمدت وسائل الإعلام الأجنبية نشرها بهدف التأثير المقصود في حركة دراسة موضوع الشباب العربي وفهمه في دول العلم الثالث.

أما البحوث التي تفادت هذا الفخ بإهمال التراث العالمي في الموضوع وهو بالغ الثراء إكتفت بتحليل سطحي لمشاكل الشباب. لقد ركزت هذه الدراسات على بعد أو أبعاد قليلة من الموضوع إنحصر معظمها في العلاقة بين الوالدين والأبناء، أو الآثار التي تترتب عليها اتجاهات الأبناء وتصرفاتهم أو على مواقف الشباب من بعض القضايا، ومن جوانب القصور في كثير من الدراسات النفسية من هذا النوع سواء المتقدمة أو المتأخرة، اعتمدت على الخبرة الإكلينيكية مع جماعات الشباب غير السوي كمصدر للمعلومات عن جيل الشباب ،ولم تتردد في تعميم قسمات مثل هذه الجماعات المنحرفة له(هكذا يتكلم الأباء والشباب، المجلد الخامس، القاهرة ، 1969، ص13).

أما الدراسات التي تناولت الموضوع بنظرة أرحب وتتبعته في عدة مجالات فقد جاء معظمها مجرد قوائم للمشكلات خاليا من التحليل المعمق. وسواء بالنسبة للدراسات من النوع الأول أو النوع الآخر جاءت كلها جزرا منعزلة لا تربط بينها أرض واحدة لا يمهد السابق منها اللاحق، ولا ينطلق الحديث فيها من النقطة التي انتهى عندها القديم فضاعت فرصة الاستفادة من التجارب النظرية والمنهجية وأهدرت فرصة الاستمرارية والتراكم اللازمني لنمو العلم وتطوره وخلق أرضية صلبة يمكن أن يقوم عليها التطبيق(عزت حجازي، 1986، ص8). كما انه في تصورنا أنّ الشباب العربي هم شباب في مشكلات وليس شبابنا مشكلا ففي الحالة الأولى نتكلم عن واقع موضوعي لا يوفر فرصا كافية للإرضاء العضوي والنفسي والاجتماعي ومواجهة مطالب الحياة المتحدة ويضع الشباب في أزمة.

أما الحالة الأخرى نتكلم عن جيل من الشباب يعجز لعدم كفاية إمكاناته وربما عدم سواء نسقه قيمه واتجاهاته وأساليب التصرف عن التكيف والتوافق مع واقع لا شك سوئه وسلامته. وبدون التقليل من أهمية التغيرات العضوية والعقلية التي تأتي بها بداية الشباب ولاسيما الاستجابة النفسية، فإن أزمة الشباب اليوم ترجع إلى تأثير عاملين:

أولهما: هو النظام الجديد لتقسيم العمل وعلاقاته الذي يؤدي إلى أنساق اجتماعية بالغة التعقيد.
ثانيهما: هو العلاقات الاجتماعية والمناخات الحضارية التي تحقق في مد أفرادها بفرص حياة تؤدي إلى فهم لذات والواقع مع تكيف صحي لهما، وفي ظل هذه العوامل كان هناك ظروف اقتصادية واجتماعية وما ترتب عنها من نمو في قطاع الحضر، الهجرة، التحول من الأسرة الممتدة إلى الأسرة النووية..ومن المشكلات التي خلقتها هاته التغيرات والعوامل"(عزت حجازي، 1986، ص 110).

أولا: مشكلات اجتماعية

إن شعور الشباب بالعزلة عن المجتمع يخلق ما يعرف بالإغتراب النفسي،عندما يركز الفرد على جانب معين ويترك الجانب النفسي، كما تشير بعض الدراسات أن من ضمن مشكلات الشباب صراع الأجيال واختلاف الظروف والمفاهيم بين جيل وجيل، حيث يعيش الشباب الآن ظروف معيشية لم يعشها شباب الستينات والسبعينات، كما أنّ القيم التي يعيشها الشباب في المجتمع خلقت صراعات ما بين القيم الجديدة والقديمة التي أحدثتها الثورة التكنولوجية، بالإضافة إلى الصراع القيمي الذي ينشأ بين الماضي والحاضر والتي فرضت على الشباب حالة من الازدواجية في القيم الاجتماعية الموروثة والعصرية. كما أن من ضمن

المشكلات التي سادت في الآونة الأخيرة مشكلات التعصب القبلي، فضلا عن مشكلة عدم استغلال الوقت وأوقات الفراغ وقلة أشكال الترويح، ومشكلة انتشار الوساطة وارتفاع تكاليف الزواج وصولا إلى مشكلات الكحول والمخدرات...

كذلك ينطوي تحت المشكلات الاجتماعية المشكلات ذات الطابع الأسري مثل: مشكلة السكن وعدم كفاية دخل الأسرة واختلافات المستمرة بين الوالدين، التسلط الأبوي، أو التراخي في التعامل وضعف الرقابة الوالدية، واللامبالاة وقلة التوجيه والمتابعة، مما ينتج عنه تمرد على الأسرة.

وسمحت هذه الظروف الاجتماعية بخلق جملة من الانعكاسات والتأثيرات كالإدمان ،الانحرافات الجنسية، الاضطرابات السلوكية والمشكلات النفسية.

ثانيا: المشكلات الاقتصادية

ويقصد بها المشاكل ذات الطابع الاقتصادي والتي ترتبط بظروف العمل والدخل والموارد مثل البطالة، عدم توفير العمل المناسب،تدني مستوى الدخل وطول ساعات العمل، وبعد العمل عن مكان السكن وسوء العلاقة مع الرئيس المباشر، وكذا مشكلة عدم الاستقلال المالي. ومن المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الشباب كالفقر وارتفاع الأسعار، الأزمات الاقتصادية مما أدى إلى عدم القدرة على إشباع حاجاتهم النفسية وحتى فرص العمل التي لم تعد تساعد على تامين مستقبلهم والحيرة بين العمل الحكومي والعمل الخاص.

3/الشباب والعولمة

ويلاحظ بالفعل تغيرات كثيرة يعيشها شبابنا بالفعل والتواصل مع أدوات العولمة وما ببثه من أفكار وقيم وعادات جديدة وتزايد الإندماج بين أطراف العالم وتداخل فيها نواحي الحياة الاجتماعية والدينية والاقتصادية والسياسية. وهذا التحول الذي فرضته تكنولوجيا عالية التقنية قد أثرت في نظرة شبابنا للمستقبل،مما أدى إلى طمس معالم الهوية الإسلامية والابتعاد عن خصوصيتها، وهو ما يؤثر في تعاطي القادة وأهل العلم والفكر، مع جيل الشباب، حيث أخذ المتغيرات الجديدة في بلورة رؤية مرتكزة على فكر وأدوات الماضي، إذ يمكن التعامل مع جيل الشباب إلا بأدوات الحاضر وبثقافة حية وفاعلة، ورؤية دينية توصل بقضايا العصر وتجيب عن تساؤلاته.

وعدم قدرة الشباب على فهم ما يريده: أهم يريدون التعليم أو الموضة أو البحث عن عمل؟ .

أيضا هناك الإحباط الذي سيطر على شبابنا من جراء الصراع النفسي والفكري الذي يعيشه.

والعولمة رافقها انفتاح كبير بين الأفراد، حيث أصبحت تحديا للشباب لما تحمله من انفتاح اجتماعي واقتصادي وثقافي وديني، والتواصل السهل الذي أدى إلى التأثير في العالم. حيث شهدنا في السنوات الأخيرة طفرة استثنائية في قدرة التكنولوجيا الحديثة على جعل المعلومات تتدفق بسرعة هائلة بما لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، حيث أن القنوات الفضائية وما تبثة من أفكار وثقافات للشعوب المختلفة، كما أن شبكة الانترنيت العالمية جعلت الوصول للمعلومات والمعرفة لا يحتاج لأكثر من لمسة زر، وما صاحب ذلك من الإطلاع على ثقافات ومعلومات وعادات وتقاليد وسلوكيات جديدة لم يكن شبابنا يعرفها من قبل.

لذا يطلق على هذا العصر بعصر الإعلام والانترنيت والاتصال والكمبيوتر والقنوات الفضائية،فما هي إلا أدوات للعولمة التي تنشر بها الحضارة المادية في القرن الواحد والعشرين، ويعتبر جيل الشباب الأكثر تفاعلا مع هذه الأدوات وتأثرا بها ولا يستطيع أحد أن ينكر تأثيراتها على الأجيال الشابة. وبذلك أصبح الشباب العربي يواجه إعلاما محليا وعالميا أثر في سلوكه ونفسيته وتفكيره، مما أدى قلة الاهتمام بالجوانب الروحية والفكرية، وتحول للحياة التي تحكمها الجوانب المادية.

وعليه فإن من إفرازات العولمة مشكلة الهوية والانتماء حيث فرضت هذه الأخيرة حالة من التداخل والتفاعل والتنافس في المجتمعات، كذلك التمسك بالهوية والانتماء مقبولا،لأن الانفتاح على العالم أصبح هو الأول، حيث أصبحت الاستجابة لكل ما تحمله العولمة من ثقافة وشعور الشباب بعم الارتياح لبعض أسرهم ويأتي من خلال حرمان الشباب من طرح الرأي، حيث يفرض الرأي عليهم ولا يحظ بالمعاملة الحسنة ولا بالاحترام، مما يؤدي إلى عدم شعوره بالانتماء والارتباط العائلي، كما تلعب قلة الوعي الديني والبعد عن الدين لدى الشباب دوره وخاصة في هاته الفترة حيث القلق وعدم المعرفة بالأمور التي تحيط بهم، وهجرة الشباب نتيجة البحث عن عمل أو نتيجة للعوامل الاقتصادية.

4/أثـار الهـجرة غير شرعية

للهجرة غير شرعية أثار عديدة، على مختلف الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية نجملها كالتالي:

1/أمنيا

- تشير الدراسات أنّ تهريب البشر وهذه الجريمة من وسائلها الهجرة غير الشرعية خطر على الأمن الوطني والسياسي فقد يتم زرع عملاء وعناصر مخربة وسط المهاجرين غير شرعيين ،مما يؤدي إلى خلق خلايا إرهابية لإحداث نزاعات في وسط الدول المستقبلة.
- كما قد يستغل أصحاب الفكر المتطرف أو من ينتمون لدول معادية فرصة الدخول إلى الدولة لزعزعة أمنها واستقرارها.
- الترويج لأفكار منافية للآداب وخرق القوانين والنظم الخاصة بحماية الملكية الفكرية.
- تكبد الهجرة غير شرعية الدولة أعباء مادية لملاحقة واحتجاز وتسفير المهاجرين غير شرعيين.
- العمالة غير شرعية تزيد من جرائم السرقة والنصب والكسب غير المشروع و ترويج المخدرات.
- تشكيل عصابات إجرامية داخل البلدان التي خاصة إذا كان الحرّاق بدون مأوى أو مقر يستقر فيه
- إشكالية تقفي اثر الحراقين بسبب انعدام إقامة معروفة ومكان يتواجدون حيث أنهم يلجئون إلى الشارع والذي يعتبر هو الملجأ الوحيد لهم أي اتخاذ الأزقة و الأحياء العشوائية ملاذهم.

2/إقتصاديا وتنمويا

- الإخلال بآليات السوق وخلق عدم توازن التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.
- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسولة التي تقبل بأجور أقل وبشروط عمل قاسية.
- تزايد نسبة البطالة و بين العمالة الهامشية.
- انتشار المشاريع الوهمية.
- انتشار جرائم غسل الأموال.
- انتشار الشركات الوهمية للنصب والاحتيال وإغراق السوق بالعملة المزورة.

3/صحيا

- العمالة غير شرعية قد تكون مصدر لنشر الأوبئة والأمراض مثل الإيدز والسارس والتهاب الكبد الوبائي، والعديد من الأمراض خاصة وأنَ الجزائر بلد يقع في إفريقيا إضافة إلى أن المهاجرين غير شرعيين لا تتوافر لديهم الإمكانات اللازمة لتغطية نفقات العلاج وغالبيتهم لا يدخلون في منطقة التأمين الصحي.

4/اجتماعيا

- ظهور الأحياء العشوائية حيث التدني في الخدمات الضرورية وتتدهور صحة البيئة ونشر الأمراض الاجتماعية كالسرقة، المخدرات والدعارة.
- دخول عادات غريبة على المجتمع وظهور قيم غير سليمة وثقافات دخيلة مثل التسول، التسكع والبطالة.
- مشكلات الهوية الثقافية وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبناء الدولة.
- ترسيخ قيم دونية العمل اليدوي لدى أبناء الدول المستقبلة للمهاجرين.
- ظهور حالة الانسلاخ والاغتراب الاجتماعي والنفسي الذي يعيشه الفرد في المجتمع جراء الهجرة إلى الخارج وهذا يعود الى عدم التكيف مع الواقع الذي يعيشه المغترب.

5/تشخيص واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر(فاطمة سليم الطراونة، ص2-9).

إن الهجرة الغير الشرعية باتت اليوم ظاهرة عالمية، إذ تعتبر من أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا، حيث صنفت في المرتبة الثالثة بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة، وقد تنامت هذه الظاهرة في الجزائر في أواسط الشباب خاصة، بل و قد تعدته إلى مجموعات جديدة من الشيوخ والفتيات بل وحتى القصر وشباب من أواسط اجتماعية ميسورة.

وقد شهدت هذه الظاهرة تطورا متزايدا بالنسبة للجزائر، حيث كانت بدايات الهجرة السرية باتجاه فرنسا، بحكم ما خلفه الاستعمار الفرنسي من تبعية لغوية وحتى اقتصادية. وكانت البدايات الأولى في سنة 1912 بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي فرضه المستعمر آنذاك على الشباب الجزائري ثم سنة 1924 حيث هاجر حوالي 4000 فرد إلى فرنسا وهذا بغية العمل.

وفي الجزائر المستقلة كان أول ظهور للهجرة غير الشرعية ،باستقبال العديد من اللاجئين الماليين والنيجيريين ذوي الأصل التارقي سنة 1963، الذين فروا من بلادهم خوفا

من التصفية العرقية بعد انهزامهم في الحرب مع السلطة الحاكمة، كما أن بداية تطبيق اتفاقية " **شنغن**" سنة 1995، التي تسمح لحامل التأشيرة لأي دولة من دول الاتحاد الأوروبي الموقعة على الاتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، غير أنها ازدادت حدة بعد 1990 الذي شهد توسع الاتحاد الأوروبي وتفكك الاتحاد السوفياتي، فباتت الدول الأوروبية ومنها فرنسا تشجع الأشخاص القادمين من أوروبا والمتمكنين من اللغة ومنهم الجزائريين، وقد ساعد على ذلك العديد من العوامل منها تراجع سعر البترول وارتفاع حجم المديونية وتقليص قيمة العملة الوطنية، ضف إلى ذلك مظاهرات 5 أكتوبر 1988 السياسية وما تلاها من أحداث درامية التي تسببت في تخريب البنى التحتية للاقتصاد الوطني .

والأكيد أن تطور ظاهرة الهجرة غير الشرعية بالجزائر له جملة من الأسباب والعوامل، قد تكون تاريخية على اعتبار أن العديد من الجزائريين ولأسباب معروفة هاجروا نحو كاليد ونيا الجديدة، واليوم وبحكم الارتباطات التاريخية مع دول المغرب العربي يسعى بعضهم إلى الهجرة نحوهم أو منهم وكذا نحو فرنسا وكندا وأمريكا.

كما قد تكون الأسباب اجتماعية وهي نتيجة التحولات العميقة التي عرفتها الجزائر جراء الأزمة (نهاية 80) والتي تركت آثارا سلبية أبرزها انتشار أزمة البطالة والسكن، مع تنامي الشعور بالاغتراب وتدهور القدرة الشرائية وتدني المداخيل وانتشار ظاهرة العنف الأسري والتسرب المدرسي.

يضاف إلى ذلك الأسباب الاقتصادية، فالوضعية الاقتصادية المتدهورة للجزائر أدت بها إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي الذي اشترط تغيير النظام الاقتصادي إلى النظام الرأسمالي، مما أدى إلى تسريح الآلاف من العمال، كما أن رفع الدولة للدعم عن المنتوجات والسلع واسعة الاستهلاك وتدهور العملة الوطنية وانخفاض قيمة الدينار سنة 1990، هذا التضخم نتج عنه ارتفاع سلع وانخفاض المستوى المعيشي بالإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وعدم حماية المنتجات الوطنية الذي نتج عنه إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، هذا فضلا عن الأسباب السياسية التي هي بدورها تساهم وبشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة، إذ أن الأنظمة السياسية المبنية على الانتماء العرقي في الدولة الجنوبية (مالي، النيجر، رواندا، الكونغو ...) والذي نجم عنه صراعات سياسية أدت إلى معارضات مسلحة.

وللعوامل الجغرافية دور بالغ الأهمية في التشجيع على مثل هذه الظواهر، فالجزائر بحكم موقعها الجغرافي أصبحت نقطة عبور ومقصد لأفواج من الأجانب، الأفارقة، المغاربة،

الآسيويون والعرب، وأصبحت تحتضن أعداد بل وقبائل من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق ووسائل متعددة، هذه الأفواج وجدت مجالا لتحركها ومرورها بالولايات الجنوبية الكبيرة وخاصة ولاية ايليزي، تمنراست، أدرار وكذلك بعض المناطق الغربية (مغنية) حيث أصبحت تشكل خطرا محدقا على الأمن بصفة عامة.

فالجزائر كغيرها من الدول شهدت موجة جديدة وظاهرة غريبة اشتدت حادثتها في العشرية الأخيرة خاصة، أملتها ظروف وتغييرات في مرحلة جد استثنائية مرت بها الجزائر جعلت الكثير من الشباب يجازفون نحو المجهول.

وما زاد من تفاقم هذه الظاهرة هو تنوع منافذ العبور منها الحدود البرية، فما حفز هؤلاء المهاجرين هو شساعة الحدود الجزائرية مع النيجر 1300كم، مالي 1280 كم، ليبيا 1250 كم، المغرب 1523كم، تونس 955كم، الصحراء الغربية 143كم، موريطانيا 520كم و1200 من السواحل، وهو عامل بارز يصعب مراقبته ويشجع المهاجرين غير الشرعيين على العبور بالإضافة إلى الحدود البحرية طول الشريط الحدودي البحري الجزائري والمقدر ب 1200 كم، فهؤلاء المهاجريين غير الشرعيين عبر البحر يستعملون بعض الوسائل لمحاولة التمويه في الوسط المينائي أو اللجوء إلى استعمال البحارة لمساعدتهم في الإبحار والانتقال أو الركوب عن طريق التسلق بالحبال إلى البواخر الراسية والاختفاء بداخلها، والهجرة الغير شرعية عبر البحر هي الطريقة المفضلة للهجرة إلى الدول الغربية، وهذا لقصر المسافة ومدة السفر فضلا عن معابر الحدود الجوية .

إن المتمعن في هذه الظاهرة يكتشف أنها لا تتوقف عند جملة عوامل اقتصادية أو سياسية وحسب، وإنما تتحكم فيها عوامل أخرى منها العوامل النفسية والاجتماعية، حيث تتكون لدى الفرد رغبة وطموحات يحاول تحقيقها في دول الاستقبال بعد إقباله على المغامرة منها صورة النجاح الاجتماعي ومظاهر الغنى والرغبة في تحقيق التفوق، وبالنسبة لبلد كالجزائر يمكن القول أنه مع بداية سنة 2000 برز عاملين كان لهما وقع كبير في تحول الجزائر من بلاد عبور إلى بلاد إقامة طويلة المدى أو دائمة للآلاف من المهاجرين في حالة إقامة غير شرعية في المدن ولاسيما الأرياف، العامل الأول تمثل في الغلق المرحلي للحدود الأوروبية لبلدان الاتحاد الأوروبي في وجه الهجرة تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية، ولعل مضمون السياسة الأوروبية للهجرة هو أبرز مثال لهذه العوائق والتي تهدف إلى تنظيم حركة دخول وخروج وإقامة المهاجرين حسب الحاجة للهجرة وتنظيم عملية استقبال

اللاجئين والعمل على إقامة نظام أوروبي موحد للجوء، فضلا عن التعاون في مجال محاربة الهجرة السرية والإقامة غير الشرعية لرعايا الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، أما عن العامل الثاني، يتمثل في التنمية المسجلة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي الذي حرق وتيرة النشاط على مستويات عديدة، ابتداء من سنة 2000 والذي جعل من الجزائر بلد مانحا للعمل وجالب لليد العاملة للمهاجرين الغير شرعيين الذين يشتغلون في الشركات بطرق غير شرعية في مختلف المشاريع كالفلاحة والبناء والأشغال العمومية وحتى الأشغال المنزلية عند بعض الأشخاص.

ومن ناحية أخرى فان الهجرة الغير الشرعية ذات الأصول الإفريقية ظهرت في الآونة الأخيرة وتثبتت بهدوء وصمت، ومن بين الهجرات الخطيرة التي عرفها العالم والجزائر هي الهجرة الغير شرعية الصينية، حيث ظهرت بوادر التوسيع السريع لها بظهور النشاطات التجارية الموازية التي يقوم بها الصينيون في مدننا كالبيع وعرض السلع على الشارع والقيام بأعمال البناء.

فالجزائر التي عانت في البداية من هجرة غير شرعية عابرة تعاني اليوم من هجرة غير شرعية باقية، وعليه فقد تحولت الجزائر من بلاد العبور إلى موطن للاستقرار ووجهة للهجرة كالبلدان الأوروبية، ليس معنى هذا العبور قد انقطع تماما وإنما قل كثيرا ويبقى متنوع دائما، ومصالح شرطة الحدود درست عدة ملفات وقضايا تتعلق خصوصا بقضايا محاولات العبور للحدود بغرض إعطاء المصداقية لوثائق السفر التي بحوزتهم لمواجهة شرطة الدول ونظرا لمصداقية الجزائر وليقظتها الدائمة على حراسة المنافذ الحدودية والصرامة في التعامل والتحقق من الوثائق بأحدث الأجهزة الكاشفة لتزوير وثائق السفر، كما أن حراس الشواطئ الجزائريين تمكنوا من القبض على عدد كبير من الرعايا الأجانب من المغرب، تونس، مصر، مالي، كوت ديفوار وأفغان ومن بينهم جزائريين مرشحين للهجرة غير الشرعية عبر البحر باتجاه اسبانيا،و عليه فالجزائر تواجه ثلاث أنواع من الهجرة غير الشرعية وهي:

هجرة غير شرعية للإقامة في الجزائر، هجرة غير شرعية لعبور الأجانب إلى أوروبا وهجرة غير شرعية عن طريق البحر للجزائريين باتجاه أوروبا.

والأكيد أن مثل هذه الظاهرة لها انعكاسات على المستوى السياسي والأمني، فالحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد أمني وظهور مختلف أشكال الجريمة (الاغتصاب، السرقات، القتل، الاعتداءات، وترويج المخدرات وتزوير الوثائق ...) وكذا تنامي الصراعات

القبلية والعقائدية والطائفية مثل النزاع الديني الذي وقع بين المسلمين والمسيحيين في واد "واردفو" بمغنية بالغرب الجزائري عام 1999 الذي خلف وفاة شخص وعشرات الجرحى،كما أن لهذه الظاهرة تأثير على المستوى الاجتماعي من خلال الإخلال بالتوازن الديموغرافي فمثلا في الجزائر توجد أكثر من 34 جنسية في مناطق معينة كتمنراست، ايليزي، مغنية ...والتي أدت إلى ظهور مشكلات اجتماعية قد تمس أحيانا بأخلاق وقيم المجتمع كممارسة الدعارة وما ينجم عنها من مشاكل صحية كمرض الايدز.

آليات التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية(الأخضر عمر الدهيمي، 2010، ص 14):

1-الإجراءات القانونية والتنظيمية والأمنية

-أصبحت الهجرة السرية جريمة طبقا للقانون الجنائي المعدل يوم 31 أوت 2008، والذي يجعل المهاجرين غير الشرعيين عرضة للسجن لستة أشهر كاملة.

-تتم محاكمة المهاجرين السريين الذين يقبعون رهن الحبس المؤقت وفقا للمادة 175 من القانون 90/10 المؤرخ في 25 فيفري 2009 المعدل والمتمم للأمر 66/651 المؤرخ في 8 ماي 1966 المتضمن قانون العقوبات الجزائري.

-رجال شرطة الحدود يقومون بتوقيف العديد من المهاجرين غير الشرعيين يوميا وعند اكتشافهم أثناء التفتيش يتم اقتيادهم إلى فصيلة الشرطة القضائية التي تحقق معهم وتشخص هويتهم، وتتأكد منها، ويحرر ضدهم إجراء جزائي طبقا للمواد 543 إلى 550 من القانون البحري رقم 98/05 أو مواد قانون العقوبات إن كانوا محل ارتكاب الجرائم، ويتم تقديمهم إلى العدالة أما الذين يكونون محل بحث فهم يحولون إلى مصالح أمن الولاية أو لأمن الدائرة لتقديمهم إلى الجهة المطلوبة.

وهذا ينم على أن الأضرار التي تسببها الهجرة السرية بدأت تشكل انشغالا ذو أهمية بالغة وخاصة لمصالح الأمن وشساعة مساحة الجزائر وطول الحدود البرية والبحرية الذي فرض تعزيز المراقبة على حدودها حيث أوكلت لعدة وحدات مهام أمنية بتنظيم العبور وحماية الحدود.

-مراقبة حركة عبور الأشخاص والبضائع عبر الحدود.

- مراقبة وثائق السفر وكشف كل الأشخاص الذين هم محل بحث أو فرار.

- ضمان حراسة وأمن الموانئ والمطارات والسكك الحديدية ومراكز المراقبة لاستشعار أي حركة مشبوهة.

- إنشاء المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق.

- إنشاء الفرق الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية والتي من شأنها متابعة شبكات الهجرة غير الشرعية.

2- الإجراءات التي يتم اتخاذها على المستوى المحلي

لا يمكن لأي دولة مهما كان حجم إمكانياتها أن تتصدى لوحدها لظاهرة الهجرة السرية، بل لابد من التعاون على المستوى الوطني والجهوي والدولي، حيث أن عملية التنسيق في مجال التصدي للهجرة السرية يجب أن يشتمل تبادل المعلومات بصفة إجمالية وفعلية وذلك بالتعرف على الجماعات المختصة بالتهريب والكشف عن الشركاء المحليين والأجانب ودعم مصالح أمن الحدود بوسائل حديثة ومتطورة تساعد وتسهل الكشف وتقفي آثار المهاجرين.

3- الإجراءات التي يتم اتخاذها على المستوى الدولي

أ-التعاون بين الدول الإفريقية: ويتجسد في ما يلي:

-إنشاء قاعدة بيانات للخبراء الإفريقيين في المهجر.

-الإدراج المنتظم لخبراء الإفريقيين في المهجر في برامج الاتحاد الإفريقي.

- الاشتراك الكامل للإفريقيين في المهجر في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الإفريقي.

-تشجيع التعاون بين مصالح الأمن من أجل ضمان مراقبة أفضل للحدود.

- تشجيع التعاون بين البلدان الإفريقية من أجل مكافحة شبكات استغلال الهجرة غير الشرعية.

ب-التعاون بين الدول الأوروبية

-انعقاد المؤتمر الدولي بتاريخ 23-11-2004 للمجموعة 5+5 بوهران والتي ضمت بلدان المغرب العربي

(الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريطانيا) والبلدان الأوروبية (فرنسا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال، مالطا) الذي دعا إلى ضرورة التفكير المشترك لإيجاد إستراتيجية تساهم في الحد من هذه الظاهرة والذي ركز على ضرورة مكافحة الهجرة غير الشرعية.

-اجتماع وزراء الدفاع للمجموعة5+5 بباريس، الذي تم الاتفاق على مخطط عمل لمواجهة الهجرة غير الشرعية.

-انعقاد المنتدى البرلماني الثاني الأورومتوسطى المنعقد بتاريخ 21 ماي 2005 الذي تعرض لنفس الإشكالية

- إنشاء الاتحاد الأوروبي" **وكالة مراقبة الحدود الخارجية**" مقرها "بروكسل" -بلجيكيا- في الدول التالية :

-**فرع ألمانيا**: يتصدى للهجرة السرية التي تتخذ الحدود البرية كوسيلة عبور.

-**فرع ايطاليا**

- **فرع اليونان**: يختص بالحدود البحرية الشرقية.

-**فرع اسبانيا**: يختص بالحدود البحرية الغربية.

- **الدراسة الميدانية**

لا يمكن لأي دراسة أن تكون لها المصداقية والدقة إلا إذا خضعت إلى اختبار ميداني ولهذا اعتمدنا على الجانب التطبيقي وعلى عناصره حتى نتوصل إلى معطيات

أولا : المنهج

1المنهج الوصفي التحليلي

يهتم هذا المنهج بتصوير للوضع الراهن وتحديد العلاقة الموجودة بين الظواهر والاتجاهات التي تسير في طرق النمو أو التطوير والتغيير، فهو ليس مجرد وصف لمظاهر للعيان بل يتضمن معرفة أسباب والمسببات فيعد طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم(إحسان محمد حسن، 1994، ص 64).

كما يهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى توفير البيانات والحقائق عن مشكلة موضوع البحث لتفسيرها والوقوف على دلالتها.

2- مجالات الدراسة

العينة

مفهوم العينة

هناك عدة طرق لاختيار جزء من مجتمع البحث والذي سيتركز حوله البحث تتضمن المعاينة مجموعة من العمليات تهدف إلى بناء عينة تمثيلية لمجتمع البحث المستهدف(Jean (louis)Del bayle,1989 هي الجزء من الكل فهي المجموعة الممثلة للمجتمع الكلي

- **إختيار العينة**

- تم اختيار 9 حالات ممن هاجروا إلى الخارج ولم يعودوا إلى الجزائر وهم من شريحة الشباب تتراوح أعمارهم بين 25 و35 سنة من مختلف ولايات الجزائر

3 - تقنيات جمع البيانات

أ-المقابلة

وهي إحدى وسائل جمع البيانات والمعطيات من مصادرها وتتم بين طرفين حول موضوع محدد منطلق من أسباب ومحققا لغايات، حيث يهدف المقابلة العلمية إلى التعرف على الظاهرة اللقاء المباشر بين الباحث والمبحوث وقد استعملنا هذه التقنية عن طريق شبكة الانترنت إضافة إلى استعمال الكاميرا فقد تحققت شروط المقابلة وهي الالتقاء وجها لوجه مع المبحوث.

ب- **دراسة حالة**

هي التقنية الثانية التي عمدنا الى استعمالها وتتمثل في اخذ كل حالة على حدا وتحليل أدق تفاصيل محتوى المقابلة تحليلا لأجوبة وردود أفعال ولذلك تتسم بالمرونة والعمق(محمد الغريب عبد الكريم، 1982، ص32).

نتائج الدراسة

انطلاقا مما تم عرضه في الإطار النظري للدراسة وما التعرض إليه في البحث الميداني تم التوصل للاستنتاجات الآتية:

1/الفرضية 1: وسائل الإعلام كآلية للتغيير الاجتماعي واتجاه الشباب للهجرة غير الشرعية

- أكدت الدراسة الميدانية إجمالي العينة رأت بأن وسائل الإعلام المختلفة لعبت دورا في إقبال الشباب على الهجرة غير الشرعية و ذلك من خلال الانفتاح على الفضاء الخارجي بفعل تطور وسائل العلام والاتصال الذي ساهم في تسهيل اكتشاف نمط العيش والرخاء الذي تعيشه الدول الغربية، ايضا من خلال رسم صورة سوداء عن الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعيشه الشباب، من خلال المضامين الإعلامية والاتصالية التي تبث سواء عن طريق أشرطة وثائقية أو مقاطع فيديو .... توضح لهم الطريق لأوربا، والنجاحات ومظاهر الترف والثراء على من هاجر من قبل، كما أن وسائل الإعلام توجه أنظار العديد من الشباب بضرورة تغيير واقعهم المعاش إلى وضع أفضل، فكان الطريق هجرتهم غير الشرعية لدول أوربا.
- لبيان سبب اختيارهم لتلك الدول أكد المبحوثين أنهم اختاروا تلك الدول طواعية، وأن هناك عوامل جغرافية وتاريخية ونفسية كان وراء هذا الاختيار منها عامل القرب وسهولة الوصول، وجود الأصدقاء والأقارب.
- وفيما يتصل بمعلوماتهم حول الدول التي هاجروا إليها، أبانت الدراسة ،أنه لديهم معلومات عن تلك الدول من خلال وسائل الإعلام ، ولعل هذا يفسر أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السيئة وراء هجرة غير محسوبة دافعها الأول البحث عن حياة ومستوى معيشي أفضل وكذلك سذاجتهم .
- وعن مصدر هذه المعلومات على غرار وسائل الإعلام، فأكدوا على أن الأقارب والجيران والأصدقاء يمثلون المصدر الأساسي للمعلومات التي حصلوا عليها عن الدول التي هاجروا إليها، ولعل هذا يؤكد سيادة العامل العائلي في مجال الهجرة غير الشرعية.
- أكدت الدراسة الميدانية أن هشاشة النظام الاقتصادي الذي خلق مجموعة من الدوافع التي كانت وراء هجرتهم لأوربا، ولذا أفرزت نتائج الدراسة أن الشباب يرى في الهجرة غير الشرعية حيث قلة الدخل وانخفاض الأجور في مثيلاتها في أوربا، والظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها غالبية أسر عينة البحث ،وفقدان الأمل في الحصول على فرصة عمل خصوصا الخريجين الجدد،كلها عوامل ساعدت على هجرة الكثير من الشباب للتخلص من أوضاعهم الاقتصادية السيئة، كما كانت الرغبة في الثراء دافعا وراء هجرتهم غير الشرعية، حيث أن ظهور حالات من الازدهار الاقتصادي السريع بين بعض الأسر التي هاجر أحد أفرادها، ثم الانبهار بالحياة الغربية والحريات (الليبرالية) المتوفرة فيها والتي تلبي طموحات

الشباب المتحمس، وخاصة إذا كان الغرب هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تبهر حتى الأوربي نفسه بأسلوب حياتها ومعيشة سكانها.

- أما الدوافع الاجتماعية لهجرة عينة البحث تشير الدراسة أن هناك مجموعة من العوامل التي جذبتهم وجعلتهم يقبلون على الهجرة منها تحقيق الطموح، الغيرة والتقليد، الانبهار بالغرب، اللحاق بالأهل والأقارب، الزواج من أجنبية.

كما أكدت الدراسة أن هناك عوامل طرد وقفت وراء تركهم لموطنهم الأصلي منها " الشعور بالضياع، عدم وجود عدالة في توزيع الدخل، تدنى مستوى الخدمات.

- كما لم تعد مواقع التواصل الاجتماعي تُستخدم للعلاقات الشخصية والبقاء على اتصال مع الأصدقاء والأحبة أو حتّى التعرّف إلى أشخاص جدّد على هذه المواقع، يوجد أيضاً صفحات للترويج لرحلات الهجرة غير الشرعية. وقد أصبح موقع "فيسبوك" باباً رئيسياً لهذه الهجرة، مع عشرات من المجموعات والصفحات التي تجذب العابرين وتحمّسهم للدخول بشكل غير شرعي إلى بلدانٍ أوروبية مع وعود بأنّ رحلاتهم ستكون "مضمونة"، بعد المرور سريعاً على هذه الصفحات، يشعر المتصفّح بأنّه في سوق تنافسية واسعة. هناك دعوات للشباب لحجز أماكنهم على ظهر المركب بأسرع ما يمكن لأنّه على وشك الإبحار قريباً، أو دعوات لتشكيل مجموعات للحجز والسفر معاً على متن قارب أو حتّى تسويق من نوع تقديم وجبات خلال الرحلة، صفحات أخرى تدّعي أنّها تستطيع تأمين فيزا قانونية (عمل أو للعلاج) إلى دول أوروبية من دون تهريب.
- كما أفرزت نتائج الدراسة على أن هناك علاقة تاريخية تربط بلدان الشمال بدول الجنوب قائمة على عدم التكافؤ وعلى واقع استعماري لعب دورا في تنامي هذه الظاهرة وانتشارها.

وحول الصعوبات والمضايقات التي تعرضت لها عينة الدراسة في دول المقصد، دلت نتائج الدراسة أنهم تعرضوا للكثير من المضايقات منها" المطاردة من الأجهزة الأمنية، الترحيل، الاستغلال، الموت، أعمال العنف والانتهاكات في العمل في مهن غير مناسبة، التعرض للسجن، ولعل هذا يؤكد أن الهجرة غير الشرعية لأوربا ليست سهلة، فالدول الأوربية تنظر لتلك القضية الآن بشكل أمنى.

- وفيما يتصل بتكيف عينة الدراسة في المجتمع الجديد، أبانت الدراسة الميدانية أن إجمالي العينة أكدوا على أنهم استطاعوا أن يتكيفوا ويندمجوا مع المجتمع الجديد الذي هاجروا إليه

رغم الصعوبات والمضايقات التي تعرضوا لها لكن دافعهم لإنجاح تجربتهم كان وراء تقبلهم لهذا المجتمع.

الفرضية2: تراجع قيم الموطنة والانتماء لدى الشباب

والملاحظ أن التغيرات التي طرأت على الجانب المفاهيمي والقيمي لدى الشباب على وجه التحديد، كانت جوهرية، وثمة حاجة إلى مزيد من الدراسات التربوية والاجتماعية والسياسية للتعرف على أسباب التحوّل في اتجاهات الشباب من حالة السلبية والاتكالية، وعدم الرغبة في المشاركة والاندماج السياسي والاجتماعي، وضعف الانتماء الذي أدّى إلى استخدام الهجرة غير الشرعية، إلى حالة من التمرد وعدم الاستسلام والمشاركة الفعالة والخضوع لثقافة الصمت والقهر والخنوع .

وتثير قضية الثقافة دائماً مناقشة قضيتين مهمتين الأولى هي الهوية والانتماء، والثانية هي قضية المواطنة، حيث نجد الصراع دائماً بين أصحاب دعاوى الأصالة والمحافظة والاتجاهات التقليدية من جهة، وبين أصحاب دعاوى الحداثة والمعاصرة والانفتاح على الآخر والرغبة في التغيير من جهة أخرى، وهذا الصراع ليس وليد تلك المرحلة، بل يعود إلى الزمن الماضي الذي أفرز أكثر من خطاب كان له أثر في تكوين الذهنية العربية.

علاقة العولمة والهوية الثقافية أن العلاقة بين العولمة والهوية الثقافية هي علاقة تنافرية، تصادمية وصراعية، إذ تسعى العولمة إلى خلق منظومة متكاملة، في حين تدافع الهوية عن التنوع والتعدد.

كما نجد أن العولمة تهدف إلى القضاء على الحدود والخصوصيات المختلفة، بينما الهوية الثقافية تسعى إلى الاعتراف بالاختلافات في العالم، ورفض الذوبان في الآخر.

باختصار، إن العولمة تبحث عن العام والشامل، بينما الهوية هي انتقال من العام إلى الخاص، ومن الشامل إلى المحدود. إن التعارض بين العولمة والهوية الثقافية هو مظهر من مظاهر الصراع في عصرنا، وهو صراع يعيشه العالم ككل كما يعيشه كل بلد على حدة، "متقدما" كان هذا البلد أو متخلفا، وإذا كان هذا الصراع يبدو في بعض الأحيان وعلى السطح في صورة صراع بين"الشمال، داعية العولمة والمستفيد الأول منها ،وبين الجنوب "موضوع العولمة والمستهدف بها فليس هذا سوى مظهر واحد من جملة مظاهر متعددة.

نريد استحضار بعض الجوانب الأخرى في العولمة، فلابد من التنويه بها، وفي مقدمتها: التطبيقات العلمية في مجال الإعلام، عبر القنوات الفضائية، وعبر الأنترنت خاصة ... وهي التطبيقات التي أخذت تقلل من دائرة الاحتكار في مجال المعرفة.

ثم هناك العمل الإنساني الذي تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية التي نشطت في"عصر العولمة، بصورة غير مسبوقة. ولابد من الإشارة كذلك إلى الضغط الديموقراطي الذي يمارس على الصعيد العالمي، والذي يعمل على تكريس قيم الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان...الخ. ومع أنه يمكن التقليل من جدوى هذه الجوانب الإنسانية في العولمة، بسبب كونها متواضعة من جهة، وأيضاً خاضعة هي الأخرى لحساب المصالح الإمبريالية، فإن النقص الذي يطبعها بسماته، يوازي الوقائع التي سجلناها أعلاه، كسلبيات عصر العولمة.

العلاقة بين العولمة ومسألة الهوية ليست إذن علاقة وحيدة الاتجاه، وهي لا تطرح مشكلة واحدة يمكن حلها، بل هي تنسج إشكالية لا يمكن حلها وتتطلب هنا مقاومة هذه الإشكالية بأقوى الأسلحة.

إن التغلب على مساوئ العولمة لن يفيد فيه الهجوم عليها ولا محاولة حصارها، إن السبيل القويم إلى الحد من آثارها على الهوية والخصوصية والتي تتجلى فيها هو، الرفع من مستوى الهوية إلى الدرجة التي تستطيع بها الصمود الإيجابي المملوء بالثقة بالنفس، إن الوسائل التقنية التي توفرها العولمة على مستوى الاتصال خاصة، هي خير مساعد على نشر المعرفة العلمية وتعميم الروح النقدية.

الفرضية3: الاغتراب والبحث عن المكانة والهجرة غير الشرعية

- دلت نتائج الدراسة على أن العامل النفسي والانبهار بدنيا الآخر والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب والبحث عن الذات المفقودة والهوية تلعب دورا محفزا لاتجاه الشباب للهجرة غير القانونية.

ويلاحظ حسب المقابلات المستجوبين أن أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالاغتراب الداخلي وقد يكون ناتجًا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط به كأسرته أو أصدقائه، الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة، وذلك بمحاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به،

أيضًا تمثل المعاناة التي يعيش فيها الشباب والتي تجعله يغامر بحياته في هجرة غير شرعية وهو على وعي وإدراك بالأخطار التي يتعرض لها أثناء الهجرة.

- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها وأولهمها الأسرة والمدرسة.

خاتمة

نستخلص مما سبق أن ظاهرة الهجرة الغير شرعية ليست مسألة ظرفية ،بل باتت مكونات هياكل مازالت الآليات المستخدمة لحد الساعة غير قادرة على تدبيره بشكل يحد من آثاره وانعكاساته على الدول المستقبلة خاصة، إذ أصبحت تشكل تهديدات على جميع الأصعدة لتلك الدول.

فما يمكن قوله أن علاج هذه الظاهرة يحتاج لسياسات واستراتيجيات محددة لعل أولها التركيز على التقنية الاقتصادية والبشرية والبيئية والسياسية الشاملة والمستديمة للحد من هذه الظاهرة فالتعقيد الذي تتسم به هو ما يحول بين فهم العميق لمشكلة الهجرة غير الشرعية.

الهوامش

1- عزت حجازي، **الشباب العربي ومشكلاته**، عن عالم المعرفة، القاهرة، .1986

2-عماد الدين سلطان، **احتياجات طلاب الجامعات**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ،.1991

3-هكذا يتكلم الآباء والشباب، المجلد الخامس، القاهرة، .1969

4- فاطمة سليم الطراونة، **مشكلات الشباب بين الخصوصية والعالمية**، جامعة البتراء.

5-الأخضر عمر الدهيمي، **التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة-دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، .2010

6- إحسان محمد حسن.**الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي**. دار الطليعة للنشر والطباعة، بيروت، لبنان ط 6، سنة 1994، ص 64

[7]-Jean louis, Del bayle, **Introduction aux méthodes de la science sociale**, Edition privât, Toulouse, 1989.

8- محمد الغريب عبد الكريم، **البحث العلمي والتصميم**، الإجراءات، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1982.